الفصل الثالث

أحوال الأمريكيين الإنجليز الاجتماعية

تنشأ الأحوال الاجتماعية من الظروف عادة ، ولكنها تنشأ أحياناً نتيجة القوانين ، وتنشا أكثر من ذلك نتيجة لهذين السببين مجتمعين . فإذا ما استقرت هذه الأحوال الاجتماعية وتوطدت ، عدّت -بحق- مصدر القوانين كلها تقريباً ومنبع العادات والأفكار التى تنظم أمور الأمم . أما ما لم يصدر عنها نفسها مباشرة فهى تعدله وتحوره .

فإن شئنا أن نقف على قوانين أمة ما ، وعلى سلوكياتها ، وجب أن نبدأ بدراسة أحوالها الاجتماعية .

الديمقراطية أبرز سمة تتسم بها أحوال الأمريكيين الإنجليز الاجتماعية

أوائل المهاجرين إلى نيو إنجلند - تساويهم - القوانين الأرستقراطية أدخلت فى الجنوب - عصر الثورة - تغيير فى قوانين الميراث - الآثار التى ترتبت على هذا التغيير - بلغت الديمقراطية أقصى حدودها فى ولايات الغرب الجديدة - المساواة فى المواهب العقلية .

تخطر ببال المرء خواطر هامة كثيرة عن أحوال الأمريكيين الإنجليز الاجتماعية ، ولكن خاطراً منهايسبق سائرها ويطغى عليه . فأحوال الأمريكيين الاجتماعية ديمقراطية إلى مدى بعيد ، ولقد كانت هذه الديمقراطية سمتها عند إنشاء المستعمرات ، ولا تزال بارزة كل البروز فى الوقت الحاضر .

ذكرنا فى الفصل السابق أن المساواة كانت قد بلغت مبلغاً عظيماً بين المهاجرين الذين نزلوا شواطىء نيو إنجلند واستقروا فيها ، فحتى بذور الأرستقراطية نفسها لم تبذر قط فى تربة ذلك الجزء من الاتحاد ، فالسلطان الوحيد الذى غلب على نيو إنجلند هو سلطان العقل . فقد ألف الشعب أن يخدم أسماء معينة باعتبارها رموزاً تمثل المعرفة والفضيلة . وكان بعض المواطنين قد أحرزوا سلطة على سواهم كان يمكن أن نسميها أرستقراطية بحق لو أن الآباء استطاعوا أن يورثوها أبناءهم .

كانت هذه هى الأحوال شرق نهر هدسن ، أما إلى الجنوب الغربى منه حتى فلوريدا ، فالحال غير الحال . ففى معظم الولايات الواقعة فى الجنوب الغربى من هذا النهر استقر نفر من كبار الملاك الإنجليز الذين جاءوا معهم من بلادهم بمبادىء أرستقراطية

وبقانون الميراث الإنجليزى . هذا ، وقد شرحنا من قبل الأسباب التى جعلت إقامة أرستقراطية قوية فى أمريكا أمراً مستحيلاً . وما زالت هذه الأسباب قائمة فى الجنوب الغربى من نهر هدسن ، ولكنها هنا أضعف بكثير منها شرقيه . ففى الجنوب يستطيع رجل واحد أن يزرع مساحات واسعة من الأراضى بمعاونة العبيد . ومن المناظر المألوفة فى ذلك الجزء من القارة أن نرى رجالاً من أصحاب الأملاك الأثرياء ، ولكن نفوذهم ليس أرستقراطياً بالمعنى المفهوم فى أوربا . فهم لايملكون أية ميزات خاصة . هذا ويقوم العبيد بزراعة تلك الأراضى مما لايجعل لأصحابها مستأجرين يصح أن يتخذوهم أتباعاً لهم يعتمدون عليهم ، فلا غرو إذن إن لم تكن لهم أية سيادة إقطاعية .

ومع ذلك فقد جعل كبار الملاك هؤلاء ، جنوبى نهر هدسن ، من أنفسهم طبقة عالية لها أفكارها وأذواقها الخاصة بها ، حتى صارت محور كل عمل سياسى . فكان هذا النوع من الأرستقراطية يشارك كتلة الشعب فى عواطفهم ، وسرعان ما يناصر مصالحهم ويجاريهم فى شهواتهم وميولهم . ولكنها مع ذلك كانت أرستقراطية ضعيفة وقصيرة الأجل ، فلم تجتذب إليها محبة الشعب ولم تثر فيه الحقد عليها . تلك هى الطبقة التى تزعمت الثورة فى الجنوب ، وزودت الثورة الأمريكية بخير زعمائها .

وكان المجتمع قد اهتز فى هذه الفترة أيّما اهتزاز . فقد رغب الشعب ، الذى من أجله قام النضال ، فى أن يمارس بنفسه ما ناله من سلطات - بعد أن تحركت فيه نزعات الديمقراطية واستيقظت ، وبعد أن أنضى عن عاتقه نير وطنه الأول وتحرر منه ، طمح إلى الحصول على كل نوع من أنواع الاستقلال . وشيئاً فشيئاً لم يعد أحد يشعر بسلطان الأفراد ، واتحدت العادات مع القوانين ، وسارتا معاً نحو هدف واحد .

ولكن قانون الميراث كان آخر خطوة فى سبيل تحقيق المساواة . وإنى ليدهشنى أن أجد قُدامى الكتاب والمشترعين ومحدثيهم على السواء ، لايعزون إلى هذا القانون تأثيراً أعظم مما عزوه إليه فى شئون البشر . نعم إن قوانين الميراث أدخل فى شئون المدنية ، ولكنها مع ذلك ينبغى أن توضع على رأس جميع المؤسسات السياسية ، فإن لها لسلطاناً عظيماً على أحوال الشعب الاجتماعية يكاد لايصدق . على حين أن القوانين السياسية لاتعدو أن تكون تعبيراً عن هذه الأحوال . وزيادة على ذلك فلها طريقة مؤكدة وموحدة فى تأثيرها فى المجتمع ، حتى لكأنها تؤثر فى الأجيال التى لم تولد بعد . فبها يحصل المرء على سلطة عجيبة فذة يسيطر بها على حظوظ بنى جنسه ومقدراتهم . فبعد أن يفرغ المشترع من سن قانون الميراث يحق له أن يستريح من عمله عدة قرون طوال ؛ لأن الآلة إذا ما تحركت مرة الحركة التى أعطاها إياها ، ظلت تسير دهوراً طويلة وتتقدم على نحو كأنها تسترشد بنفسها وحدها ، تجاه نقطة تعينت من قبل . وإذا ما صيغ هذا القانون على صورة معينة ، وحد الملكيات ، وضم بعضها إلى بعض ووضعها ، مع القوة والسلطان ، مركزة فى أيد قلائل .

فهو يستطيع بشكل ما أن يمكن لأرستقراطية معينة أن تخرج من الأرض الزراعية . وإذا ما بنى على مبادىء مخالفة ، ووجه وجهة أخرى ، صار تأثيره أسرع وأمضى لأنه يقسم كلا من الممتلكات والسلطة ويفرقهما .

وقد يحدث أن ينزعج الناس الذين استولى عليهم اليأس من وقف حركته فيعمدوا إلى مقاومته بوضع الصعاب ، وإقامة العراقيل فى طريقه على الأقل ، ولكن كل ما يبذلونه من جهود مضادة لمقاومة آثار هذا القانون يضيع عبثاً ، فإنه يتمكن من التغلب على كل عقبة تلقى فى سبيله ويسحقها سحقاً حتى لايبقى منها سوى سحابة متنقلة من العثير غير متماسكة تبشر بمجيء الديمقراطية . فعندما يقضى هذا القانون بالمساواة بين الإخوة جميعاً فى ميراث أبيهم ، فإنه يؤدى إلى نوعين من النتائج ، من الخير أن نميز كل نوع منهما عن الآخر ، وإنما كانا كلاهما يهدفان إلى غرض واحد .

فبتأثير قانون الميراث هذا ، صارت وفاة كل صاحب أملاك تؤدى إلى انقلاب فى نظام الملكية . فلا تنتقل الأملاك من يد إلى يد فحسب ، بل تتغير طبيعتها كذلك مادامت تتوزع أقساماً تظل تتناقص وتتضاءل عقب كل توزيع، تلك هى نتيجة هذا القانون المباشرة ، وإن شئت قلت أنها نتيجته المادية ، فقد صارت الملكية ، وبخاصة ملكية الأراضى فى البلاد التى قرر قانون المساواة اقتسامها ، تتجه دائماً إلى التناقص ، ومع ذلك فآثار مثل هذا التشريع لاتكون ملموسة إلا بعد زمن غير قصير إذا ما ترك فيه القانون وشأنه . فإذا فرضنا أن عدد الأطفال فى الأسرة لايزيد على اثنين – وهو فى فرنسا لايزيد على هذا العدد عادة – فإنهما لن يكونا بعد اقتسام ثروة أبويهما أقل ثراء من الأب أو الأم . ولكن قانون المساواة فى تقسيم المواريث لايؤثر فى الأملاك وحدها ، بل يؤثر فى عقول الورثة أيضاً ، ويحرك شهواتهم وأهواءهم . فهذه النتائج غير المباشرة تؤدى بقوة إلى تفتيت الثروات الضخام ، ولا سيما ما كان منها يقوم على الضياع الواسعة .

ففى الأمم التى يقوم قانون الوراثة فيها على أساس حق الابن الأكبر وحده ، تنتقل الضياع عادة من جيل إلى جيل كاملة غير منقوصة مما يؤدى إلى اندماج عواطف الأسرة فى الضيعة إلى حد ما ، وتمثل الأسرة الضيعة ما تمثل الضيعة الأسرة التى يخلد بذلك اسمها ، وأصلها ومجدها وقوتها وفضائلها فى ذكريات من الماضى ، وتكون ضماناً أكيداً للمستقبل .

فحيثما يقضى القانون بتقسيم الأملاك بين الأبناء بالسوية تنفصم الرابطة الوثيقة التى بين عاطفة الأسرة وضياع الأجداد ، ولم تعد هذه الضياع تمثل الأسرة . ولما كان لامناص من تقسيمها بعد جيل أو اثنين تبين لنا أنها ستظل تتناقص إلى أن تتفتت ويئول أمرها إلى الزوال . حقاً إن أبناء الرجل صاحب الضياع الواسعة ، إن كانوا قلة ، أو واتاهم الحظ ، لهم أن يأملوا فى أن يصيروا هم أيضاً أثرياء مثل والدهم ، ولكن لاأمل لهم ألبتة فى أن يظلوا يملكون نفس الضياع التى كانت له . فثراؤهم الطريف يتألف من عناصر غير تلك

التى كانت تتألف منها أملاك أبيهم . فإن نحن جردنا صاحب الضياع من عاطفته التى تحفزه إلى الاهتمام بصيانة ضيعته والمحافظة عليها ، تلك العاطفة التى يستمدها من طول عهده بالضيعة ومن التقاليد ومن مفاخر الأسرة وأمجادها ، فلتكن على ثقة من أن يوماً سيأتى عليه فيتصرف فيها ، ويتخلى عنها ، بعد زمن طال أو قصر . فله فى بيعها مصلحة مالية كبيرة إذ لايخفى أن رؤوس الأموال الجارية ، تغل ربحاً أكبر مما تعطيه الأموال العينية الثابتة فضلاً عن أن الأولى (الجارية) تكون ميسورة له وتحت تصرفه فى كل وقت فيستطيع أن ينفق منها ما شاء على ملذاته وشهواته العاجلة .

فإذا حدث أن تقسمت الضياع الواسعة مرة ، فلن تعود وتتجمع مرة أخرى . فالمالك الصغير يستمد ربحاً أعظم نسبياً مما يستمده صاحب الضيعة الكبيرة من ضيعته ، ذلك إلى أنه قد يبيعها بسعر أعلى ، بطبيعة الحال . فاعتبارات الربح التى حفزت الغنى إلى بيع ضياعه الواسعة تحفزه هى نفسها بقوة أعظم إلى الامتناع عن أن يشترى ضياعاً صغاراً كى يضمها بعضها إلى بعض فيكون له منها ضيعة واحدة كبيرة .

إن ما يسمونه كرامة الأسرة أو كبرياءها ، كثيراً ما يكون أساسها خداعاً من حب الذات . فالمرء يتمنى أن يخلد نفسه ، كما يقولون ، فى أحفاد أحفاده . فإن بطل عمل كبرياء الأسرة هذا ، عادت أثرة الفرد تعمل عملها ، حتى إذا ما أصبحت فكرة الأسرة غامضة غير محدودة ولا مؤكدة ، سارع الإنسان يفكر فيما فيه راحته العاجلة ، وحسبه أن يعد العدة لجيله التالى لا أكثر منه . فهو إما أن يدع فكرة تخليد أسرته هذه . وإما أن يسعى وراء تحقيق ذلك بطرق أخرى غير حيازة الأراضى والضياع .

وهكذا نرى قانون تقسيم المواريث لايجعل احتفاظ الأسرة بأموال الجدود وضياعها كاملة أمراً من الصعوبة بمكان فحسب ، بل يجرد الأسرة من الميل إلى محاولة هذا الاحتفاظ ، ويضطرها بمعنى ما إلى التعاون مع القانون فى القضاء على نفسها . ويعمل قانون تقسيم التركة بالتساوى بطريقتين : فبتأثيره فى الأشياء يؤثر فى الأشخاص أنفسهم ، وبتأثيره فى الأشخاص يؤثر فى الأشياء . فبهاتين الوسيلتين كلتيهما ينجح فى تقويض الأساس الذى تقوم عليه الملكية العقارية ، ويبعثر الأسرات كما يبعثر أموالها بسرعة .

ليس من شك فى أنه ليس لنا نحن الفرنسيين الذين نعيش فى القرن التاسع عشر ، ونشاهد كل يوم التغييرات السياسية والاجتماعية التى تترتب على تنفيذ قانون التقسيم هذا - ليس لنا أن نتشكك فيما له من تأثير فإنا نشاهده يعمل فى بلادنا باستمرار ، فيهدم أسوار منازلنا ، وينزع معالم حقولنا . ومع ذلك فعلى الرغم مما فعله فى فرنسا وما يزال أمامه الكثير من الأفاعيل ينجزها ، فذكرياتنا وآراؤنا وعاداتنا لتقيم الكثير من العراقيل فى سبيل تقدمه .

أما فى الولايات المتحدة فإن عمله الهدام يكاد يكون قد تم فعلاً . وفيها نستطيع أن

ندرس نتائجه الأساسية خير درس . لقد ألغيت القوانين الإنجليزية الخاصة بنقل الملكية فى جميع الولايات تقريباً فى عصر الثورة . وعدل قانون الوقف حتى لا يكون عقبة كأداء فى سبيل حرية تداول الأموال . وبعد انقضاء الجيل الأول صارت الضياع توزع وتقسم ، وازدادت الحركة سرعة على مر الزمن . والآن لم تكد تمضى عليهم ستون عاماً ، تغير شكل المجتمع تغيراً كبيراً ، فاختلطت أسر كبار الملاك جميعها تقريباً بجماهير الناس كل اختلاط . ففى ولاية نيويورك التى كانت تضم من قبل كثيرين من أمثال كبار الملاك هؤلاء لم يتبق سوى مالكين اثنين يستطيعان أن يفخرا بنسبهما وحسبهما على سائر أهل الولاية ، ولكنهما سرعان ما يزولان هما أيضاً . فقد أصبح أبناء هؤلاء المواطنين الموسرين تجاراً ومحامين وأطباء ، وتدخل الكثيرون منهم فى غمار الخاملين ، فزال آخر أثر من آثار الألقاب والرتب الموروثة ، فقد جعلهم قانون تقسيم المواريث فى مستوى واحد كلهم .

لا أعنى مما أقول أن الولايات المتحدة ليس فيها أغنياء ، فلست أعرف بلداً استولى فيه حب المال على قلوب الناس بقدر ما استولى عليه فى أمريكا ، ولست أعرف بلداً يبدى فيه الناس أحتقاراً كبيراً لنظرية تساوى الناس الدائم فى الأموال بقدر ما يبديه هؤلاء الأمريكيون . ولكن الثروات عندهم تتداولها الأيدى بسرعة مذهلة ، وقد دلت الخبرة على أنه يندر أن نجد جيلين متعاقبين يستمتعان بتلك الثروة استمتاعاً كاملاً .

قد يخيل لبعض الناس أن الصورة التى رسمتها متكلفة ، ولكنها فى الواقع تعطى فكرة قاصرة كل القصور عما يحدث فى ولايات الغرب والجنوب الغربى الجديد . ففى أواخر القرن الثامن عشر شرع جماعة من المغامرين يتوغلون فى وادى نهر المسيسبى ، ولم يلبث أن حذت حذوهم جماهير كثيرة . فظهر فى الصحراء جماعات لم يكن أحد قد سمع بها من قبل . وقامت ولايات تطالب بالانضمام إلى الاتحاد الأمريكى لم تكن ترى منذ أعوام على الخريطة . وفى الجهات الغربية نجد الديمقراطية قد بلغت أوجها ، وفى الولايات التى تأسست ارتجالاً ، أو بالمصادفة إن شئت ، نجد السكان كلهم من أبناء الأمس القريب . فالجيران الجنب لا يعرف بعضهم بعضاً ، فلا غرو إن لم يكن أحد منهم يعرف شيئاً عن تاريخ الآخر . وهكذا فات سكان هذا الجزء من القارة الأمريكية تأثير تلك الأرستقراطية الطبيعية لا أرستقراطية الأسماء العظيمة والثروة الطائلة ، بل حتى أرستقراطية العلم والفضل . فليس بينهم من يستطيع أن ينهض بتلك القوة المحترمة التى يبادر الناس فى ارتياح إلى منحها ، لذكرى حياة قضاها صاحبها فى عمل الخير بين ظهرانيهم . لقد أصبحت ولايات الغرب الجديدة حافلة بالسكان ، ولكن الجماعة – بالمعنى الصحيح – ليس لها وجود فيها .

ليست حظوظ الناس وحدها هى المتعادلة فى أمريكا ، بل تكاد معلوماتهم تتعادل هى الأخرى إلى حد ما . ولست أعتقد أن ثمة بلاداً أخرى غيرها فى العالم ، تحتوى مثلها على عدد قليل من الجهلاء بالنسبة لعدد سكانها ، وكذلك عدد قليل من العلماء بالنسبة لعدد

سكانها أيضاً . فالتعليم الابتدائى فى متناول كل إنسان ، على حين لا يكاد يصل إلى التعليم العالى أحد . وليس فى هذا ما يدعو إلى الدهشة ، فهذه نتيجة محتومة لما ذكرناه من قبل ، فالأمريكيون كلهم يكادون يعيشون فى رخاء ، وليس يعز عليهم أن يحصلوا على مبادىء المعرفة البشرية .

ليس فى أمريكا سوى عدد قليل من الأغنياء . فعلى الأمريكيين كلهم تقريباً أن يجدوا لهم مهنة يحترفونها : ولا يخفى أن كل حرفة تستلزم تدريباً قد يكون طويلاً . والأمريكيون لا يستطيعون أن ينفقوا فى التعلم سوى السنوات القليلة الأولى من أعمارهم ، ثم يعمدون إلى مزاولة المهن المختلفة وهم فى الخامسة عشرة . وبذلك أصبحت التربية عندهم تنتهى فى السن التى تبدأ فيها فى فرنسا ، وإن استمر التعليم عندهم إلى ما بعد هذه السن كان الغرض منه الاختصاص بناحية معينة ينتظر أن تدر ربحاً جزيلاً على صاحبها ، فالمرء منهم يتدرب على العلم كما لو كان يتدرب على مهنة من المهن ، فهو لا يحاول إذن أن يزاول تطبيق العلم إلا على النواحى العملية التى لا يتنازع اثنان فى أنها عملية حقاً .

كانت الكثرة من الأغنياء فى أمريكا فقراء أصلا .. وكان أكثر الذين يستمتعون الآن بالفراغ منهم منهمكين فى صباهم وفى شبابهم كل الانهماك فى الأعمال ، مما ترتب عليه أنهم عندما يميلون إلى شىء من الدراسة لا يكون عندهم من الوقت ما يكفى لإرضاء هذا الميل ، وإذا توافر لهم الوقت الكافى كان هذا الميل قد زايلهم .

ليس فى أمريكا إذن طبقة يبلغ بها الميل إلى المتعة العقلية حدا ييسر لأبنائهم أن يرثوه عنهم مع ما يرثونه من الأموال والفراغ . ويكون الاشتغال بالأمور الذهنية فيها موضع التكريم والصدارة . ومن ثم كانت تنقصهم جميعاً الرغبة فى هذه الأهداف ، والقدرة على السعى وراء تحقيقها بهمة ونشاط .

أقام الناس فى أمريكا معياراً وسطاً للمعرفة البشرية ، يعملون كلهم على الاقتراب منه جهدهم ، فمنهم من يقترب منه وهو صاعد ، على حين يقترب منه آخرون وهم هابطون . ولا شك فى وجود عدد من الناس يشتركون فى الإيمان بآراء معينة فى الدين ، وفى التاريخ ، والعلم ، والاقتصاد السياسى ، والتشريع ، وأصول الحكم . أما تفاوت الناس فى المواهب العقلية فمن صنع الله نفسه . ولا يستطيع البشر أن يمنعوا وجوده فيهم . ولكن ينتج على الأقل مما ذكرناه من قبل أن الأمريكيين على الرغم من اختلاف مواهب الناس وقدراتهم العقلية التى وهبهم الله إياها ، متساوون فيما فى متناولهم من الوسائل التى يستخدمون بها هذه المواهب .

كان العنصر الأرستقراطى ضعيفاً دائماً فى أمريكا منذ مولده فيها . وإن لم يكن قد انقرض بعد فى الوقت الحاضر تمام الانقراض ، فهو على كل حال عاجز كل العجز حتى أنا لا نستطيع أن نعزو إليه أى تأثير محسوس فى مجرى الأحداث .

أما المبدأ الديمقراطى فعلى العكس من ذلك ، فقد صارت له بمرور الزمن وتوالى الأحداث ، وبالتشريع - قوة جعلت له وحده معظم السلطة ، بل السلطة كلها . إنّا لانكاد نشعر بوجود سلطة لأسرة ، أو هيئة ما ، بل كثيراً ما يعجز المرء أن يجد فى هذا المبدأ أى تأثير فردى مستمر يتجلى فى أحوال أمريكا الاجتماعية . تتجلى إذن ظاهرة عجيبة غير مألوفة ، فترى الناس فيها متساوين من حيث حظوظهم فى الدنيا ، ومن حيث مواهبهم العقلية ، وبعبارة أخرى تراهم متساوين فى قواهم أكثر من تساوى غيرهم فى أى بلد آخر من بلاد العالم أو فى أى عصر من عصور التاريخ المدون المسطور .

النتائج السياسية المترتبة على أحوال الأمريكيين الاجتماعية

من الميسور معرفة ما قد يترتب على مثل هذه الأحوال الاجتماعية من نتائج سياسية . فيستحيل علينا أن نصدق أن المساواة لاينتهى بها الأمر أن تجد سبيلها إلى دنيا السياسة كما وجدتها فى كل ناحية أخرى - فلسنا نستطيع أبداً أن نتصور أن الناس سيظلون إلى الأبد متفاوتين فى نقطة واحدة ، ومتساوين فى سائر النقاط الأخرى ، فلابد أن يصلوا فى النهاية إلى التساوى فيها جميعاً .

ولست أعرف غير طريقتين اثنتين لإقامة المساواة بين الناس فى عالم السياسة : فإما أن تمنح الحقوق لكل مواطن من المواطنين ، وإما لايمنح شىء منها لأحد ما . فمن حيث الأمم التى وصلت إلى ذلك المستوى الاجتماعى نفسه الذى وصل إليه الأمريكيون الإنجليز ، فمن الصعب علينا كل الصعوبة أن نوفق إلى إيجاد شىء وسط بين سيادة الجميع وبين القوة المطلقة التى فى يدى رجل واحد . وإنه لمن العبث أن ننكر أن الأحوال الاجتماعية التى وصفتها توا ، يمكن أن تكون معرضة لواحدة من هاتين النتيجتين تعرضها للأخرى تماماً .

وفى الواقع يوجد ميل مشروع نحو المساواة الحقة وجدير بها ، يدفع الناس جميعاً نحو أن يكونوا أقوياء مكرمين . وهذا الميل ينزع إلى النهوض بالوضيع إلى مستوى العظيم . ولكنَّ فى نفوس البشر كذلك ميلا منحرفاً سقيماً نحو المساواة يدفع بالضعيف إلى أن يحاول أن ينزل بالقوى إلى مستواه هو ، وجعل الناس يؤثرون المساواة فى العبودية على التفاوت مع الحرية . وليس معنى ذلك أن الأمم الديمقراطية فى أحوالها الاجتماعية تحتقر الحرية بطبيعة أمرها ، بل الأمر على العكس من ذلك ، فبها ميل طبيعى إليها . ولكن الحرية ليست هدفها الأول الدائم الذى تتجه إليه رغائبها ، أما المساواة فمعبودها الخالد . فالناس فى هذه الأمم يبذلون جهوداً سريعة فجائية للحصول على الحرية ، فإن لم يصيبوا غرضهم استسلموا للفشل . ومع ذلك فليس شىء يرضيهم غير المساواة ، وإنهم ليؤثرون الموت على أن يفقدوها .

ومن جهة أخرى ، يصعب كل الصعوبة على المواطنين الذين يكادون يتساوون فى

كل شيء ، أن يحتفظوا باستقلالهم إزاء اعتداءات القوة . فليس لأحد منهم ما يمكنه من أن يناضل وحده فى سبيل هذا الاستقلال ، ويكون له أمل فى الفوز . فلا شيء يحمى حريتهم سوى اتحادهم بعضهم مع بعض ، وإن لم يكن هذا الاتحاد ميسورا للناس دائما .

تستطيع الأمم إذن أن تستمد من مثل هذا الموقف الاجتماعى نفسه إحدى نتيجتين أساسيتين عظيمتين ، وإن كانتا مختلفتين كل الاختلاف . فإنهما ترجعان كلتاهما إلى سبب واحد بعينه .

لقد كان الأمريكيون الإنجليز أول أمة أسعدها الحظ بالإفلات من سيطرة السلطة المطلقة . فقد أتاحت لهم أحوالهم الاجتماعية ، وأتاح لهم أصلهم ، وذكاؤهم ، ولا سيما عاداتهم الأخلاقية ، أن يقيموا سيادة الشعب ويعملوا على صيانتها والمحافظة عليها .